

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : عد 246
تاريخ القرار: 06 ماي 2016

قرار

بتاريخ 06 ماي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عد 246 في مادة
انتدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة " في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

من جهة

المدعى عليها: شركة " في شخص ممثلها القانوني المعين مقره

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد 01 لسنه 2001 المؤرخ
في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد 46 لسنه 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002
وبالقانون عد 01 لسنه 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون عد 10 لسنه 2013 المؤرخ
في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عد 3026 لسنه 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط
الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر
عد 53 لسنه 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد 54 لسنه الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق
بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراء الموافقة عليها.



4/1

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "بتاريخ 07 أفريل 2016 والمتضمن طلبها الزام شركة " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "Forfait passeport" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاته الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد767-د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 12 أفريل 2016 والموجهة لشركة لإبداء ملحوظاتها حول مطلب التدابير الوقية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "اتصالات تونس" على مطلب التدابير الوقية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عد741-د بتاريخ 14 أفريل 2016.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "تقدمت بتاريخ 07 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد325-د تظلمت بموجبها من تولى شركة "تسويق عرض تجاري متعلق بخدمات الهاتف الجوال والهاتف القار تحت تسمية " Forfait passeport" والذي يمكن المشترك فيه من اجراء مكالمات في اتجاه أوروبا وكندا و الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار منخفضة وفقا للخيارات التالية:

- الخيار الأول: 1 دينار يمكن المشترك من 11 دقيقة مكالمات صالحة نحو حتى منتصف الليل.
- الخيار الثاني: 5 دنانير تمكن المشترك من 30 دقيقة مكالمات صالحة 7 أيام.
- الخيار الثالث: 10 دنانير تمكن المشترك من 60 دقيقة مكالمات صالحة 15 يوما.

وانتهت إلى طلب الزام شركة " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج العرض التجاري "Forfait passeport" موضوع الدعوى كإلزامها بسحبه وجميع المعلقات والومضات الاشهارية المرتبطة به وتطبيق أحكام الفصل 74 مطة عدد 3 جديدة من مجلة الاتصالات على المدعى عليها مع الإذن بالنفاد العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت " تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تولى شركة " تسويق عرض تجاري متعلق بخدمات الهاتف الجوال والهاتف القار تحت تسمية "Forfait passeport" والذي يمكن المشترك فيه من اجراء مكالمات في اتجاه و و بأسعار منخفضة وفقا للخيارات التالية:

- الخيار الأول: 1 دينار يمكن المشترك من 11 دقيقة مكالمات صالحة نحو حتى منتصف الليل.
- الخيار الثاني: 5 دنانير تمكن المشترك من 30 دقيقة مكالمات صالحة 7 أيام.
- الخيار الثالث: 10 دنانير تمكن المشترك من 60 دقيقة مكالمات صالحة 15 يوما.



مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بالانخفاض المفرط للتعريف المطبقة عليه مدعية أن هذه الممارسات ألحقت أضرار بمصالحها تمثلت في إمكانية فقدانها لجانب كبير من مشتركيها، وانتهت الى طلب الزام شركة " " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج العرض "Forfait passeport" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاته الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف الأستاذ ، بتاريخ 24 مارس 2016 تحت عد 13105 دد تضمن معاينة الإشهار التابع لشركة ' والمتعلق بعرضها التجاري "Forfait passeport" المعلن عنه بصفتها بموقع التواصل الاجتماعي فايسبوك مرفقا بنسخة من صفحة الفايسبوك موضوع المعاينة.

وحيث دفعت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها بمشروعية العرض المتظلم منه مشيرة لحصولها على موافقة الهيئة لتسويقه كعرض قار بمقتضى قرارها عد 51 دد الصادر بتاريخ 25 فيفري 2016 مؤكدة على التزامها بالتوصيات الواردة صلبه، وانتهت إلى طلب القضاء برفض المطلب.

الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي بالزام شركة " " في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "Forfait passeport" موضوع الدعوى وسحب كل معلقاته الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في إمكانية فقدانها لجانب كبير من مشتركيها.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المطروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على قاعدة مشتركيها يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه بصولي الحال واتجه تفريفا على ذلك رفض المطلب.



ولهذه الأسباب

رئيس الهيئة الوطنية

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن
للإتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للإتصالات

هشام بسباس

